

## ميثاق سلطة الشعب: قراءة أولية

بشرت لجان المقاومة بالتوقيع على وثيقة سمّتها [ميثاق سلطة الشعب].. وبعد تحديد مواعيد ثم تأجيلها؛ أعلنت التوقيع عليه ونشرته في الوسائط..

قبل الحديث عن هذه الوثيقة أوّذُ الإشارة إلى جهتين بالتأكيد موقفهما فيه كثير من عدم الرضا عن الوثيقة أو الميثاق...

### **أولاً: العسكر أو المجلس العسكري:**

أرجو أن نتفق على أن المجلس العسكري يتحمل معظم الولايات والإخفاقات التي ظل السودانيون يعانون منها منذ الإطاحة بالبشير، بل هم امتداد للورطات التي أوقعت حكومة البشير فيها السودان والسودانيين..

وزاد الطين بلة الانقلاب الفاشل الذي قادوه ضد (سلطتهم!!) في الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي.. والذي بسببه تفاقمت الأوضاع وازدادت سوءاً على سوء..

وقتها: لو كانوا تحلوا بقليل من العمق في قراءة الأحداث، وابتعدوا عن التحليلات المتشجّنة؛ لأدركوا أن الشعب [والشارع] بدأ ينفذ عن حكومة حمدوك وحاضنتها، ولكنهم بخطوتهم المتسرعة تلك أعادوا الحيوية للشارع بضراوة أكثر مما كانت عليه من قبل..

كل ما في الأمر ابتعد حمدوك عن المشهد وعاد البريق لمبغضيه، ففقدوا النصير المدني المقبول محلياً وإقليمياً..

### **ثانياً: التحليلات المتعسفة للوثيقة:**

ولست بصدد الكلام عن التحليلات نفسها ولكنني أنظر إلى التعسف في وصف الوثيقة، لأن التحليلات التي يتبناها بعض [أصحاب اليمين] هي تحليلات عاطفية غرضها الكسب الرخيص أكثر من ذكر الحقائق مجردة..

فهذه الوثيقة يا قوم ليست دستورا ولا مشروع دستور لحكم السودان، بل هي ليست دستورا لحزب أو جماعة..

لا هذا ولا ذاك..

الوثيقة يا قوم عبارة عن نقاط [فيها كثير من الطوباوية]، غرضها تكريس نفوذ لجان المقاومة على المشهد السياسي برمته، فإذا تحققت أحلامهم انتقلوا إلى كتابة دستورهم ولوائحهم، ولا أظن تلك الأماني سيتحقق منها شيء..

عند القراءة العامة للميثاق:

كما قدمت أعلاه، من يقرأ هذا الميثاق يلمس فيه إحساس كاتبه بالثقة من أنفسهم مما أطمعهم في المزيد من [التمكين والإقصاء]..

ملخص ما في أنها مشروع بموجبه ستكون لجان المقاومة حاضنة لنظام سياسي تصنعه هي وتديره هي، على أن يصب حليبه في إناء الحزب الشيوعي..

ويبدو أن الحزب الشيوعي قد أحس بتملل الأحزاب من الروح الإقصائية التي تميزت بها الوثيقة فأعلن - كما هو منشور في الصحف - أن الوثيقة لا تعني سحب البساط من الأحزاب...

ولكن دعونا ننظر لبعض ما جاء في الوثيقة لنرى كيف تسعى لجان المقاومة لسحب البساط فعلا من كل القوى والكيانات السياسية والاجتماعية....

## ميثاق سلطة الشعب: مشروع سياسي وأيدولوجي

والآن لنذهب لقراءات سريعة لبعض ما جاء في الوثيقة:

في الصفحة [٢] من الوثيقة يقولون: (ولم يزل غياب التوافق على مشروع وطني لإدارة الدولة ماثلاً..)، وأقول لهم حتى لحظة نشر الوثيقة لم نتبين كيف ستصل لجان المقاومة الإقصائية لهذا المشروع، ويتأكد غياب هذا المشروع عندما نلمس مدى الإقصاء والاستبداد الذين تنوى لجان المقاومة ممارستها بعلم أو بغفلة..

والدليل على ما أقول حصر مخاطبتها دائما وفي كل الوثيقة [في القوى الثورية والحيية]، والمفهوم أن من ليس ثوريا ولا من القوى الحية - حسب وصفهم - فالخطاب ليس موجها إليه!! فكيف سيكونون سلطة للشعب وباسم الشعب؟؟

أم المطلوب من الشعب فقط ممارسة الضغط المستمر بالتظاهر وإنجاح المليونيات وصولا لتحقيق أهداف لجان المقاومة، ويكفي الشعب بعدها أن يتغنى فنانو الثورة بذكر شهدائهم وملاحم بطولاتهم، مقابل استمتاع قادة الثورة في الداخل والخارج بنعيمها، أو الانزواء [آمنين] إذا أخفق المشروع.. [أرجو أن أكون مخطئا في هذا التحليل]

قلت إن الميثاق مشروع لتمكين لجان المقاومة وإقصاء غيرهم، فلنقرأ معا ما جاء في صفحة [٣] الفقرة [٣] وفيها الكلام عن: هياكل الحكم الانتقالي، التي جاء فيها:

٣.١. تكوين هياكل الحكم تحت إشراف ورقابة لجان المقاومة وقوى الثورة الحية المتوافقة مع وجهة هذا الميثاق على النحو التالي: ... [انتهى الاقتباس]. ولا أظنني بحاجة إلى التعليق..

وقبل ذلك في أعلى الصفحة نفسها، يكتبون ما يشي بأن تحديد الفترة الانتقالية بزمن ما هو إلا ذر للرماد على العيون، حتى إذا أوشكت المدة على الانتهاء (صفرُوا العداد)، فقد جاء في الفقرة [١]، (بناء دستور انتقالي يؤسس لهياكل حكم انتقالي عبر القوى الموقعة على الميثاق تعمل على تحقيق أهداف الثورة وإنجاز مهام التغيير في فترة زمنية قدرها عامين قابلة للتمديد)!!

ولو كانوا حريصين على أن تكون السلطة للشعب حقا وصدقا لقالوا: [في فترة زمنية قدرها عامين غير قابلة للتمديد]... ألا يوافقني القراء على أن هذه الفقرة هي عين ما كان يفعله نظام البشير؟ فقد كانوا كلما انتهت فترتي انتخابه حسب الدستور الذي كتبه هم؟ [صفرُوا] له العداد باتفاقيات فطيرة!!

ونتأكد من حرص لجان المقاومة على الاستئثار بالسلطة دون الشعب إذا قرأنا ما كتبه عن الانتخابات في صفحة [١٠]، حيث جاء فيها: (إقامة الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية برقابة شعبية (وإقليمية) ودولية بعد تحقيق السلام وعودة النازحين واللاجئين إلى مواطنهم وقراهم واكتمال التعداد السكاني وإجازة قانون الانتخابات)!!

لما قرأت هذه الفقرة قلت في نفسي: غايتو الانتخابات بقت لينا عصيدة ملاحها في الريف..

لأن الفقرة تعني: (أنه ما حيكون في انتخابات عديبييل كدا)، وستبقى خيارات الشعب واختياراته رهينة تعنت ودلال الحركات المسلحة التي ما تزال تستفيد من حالة السيولة السياسية وضعف السلطة المركزية التي وضَعْنَا فيها المجلس العسكري، ثم ستستمر هذه السيولة مع مزيد من الفوضى السياسية والأخلاقية والأيدولوجية إذا تمكنت لجان المقاومة من إنفاذ مشروعها..

وبالرجوع للصفحة [٣]، وقراءتها بتمعن فسنجدها تؤكد ما سبق وقلته: إن لجان المقاومة منحت نفسها مشروعية الانفراد بحكم السودان، إذ أعطت نفسها حق تشكيل وتكوين وإدارة والإشراف على الفترة الانتقالية، وإجراء الانتخابات التي [ملاحها في الريف]..

وللمعلومية: منذ الاستقلال لم يحدث أن أجريت الانتخابات في كل مدن وبوادي السودان؛ إلا في فترات محدودة بعد اتفاقية السلام التي وقعها جعفر نميري مع حركة التمرد في جنوب السودان سنة ١٩٧٣م..

ما زلنا في صفحة [٣] حيث نقرأ في الفقرة التي بعنوان: [المفوضيات المستقلة] عدد وأسماء المفوضيات المقترحة، وقد أوكل للمفوضيات تولي ملفات الانتقال الديمقراطي... ومن تأمل في وصف أعضاء المفوضيات وعددها ومهامها؛ يتأكد أنها هي مجلس الوزراء الحقيقي، وستكون حكومة داخل الحكومة بل فوق الحكومة التي اختار رئيسها المجلس التشريعي... وللمفارقة: المفوضيات وحسب وصف مهامها هي أجسام تنفيذية، ولكنها تخضع لسلطة المجلس التشريعي وليس لرئيس الوزراء!!! ولو سارت الأمور كما يتمنون فهذه المفوضيات -بالروح الثورية التي هي أبرز صفات أعضائها- ستكون خميرة عكننة ومشروع مشاكل لأي حكومة...

إذا انتقلنا إلى صفحة [٥]، وفيها الكلام عن القصاص والعدالة الانتقالية، وهي في الحقيقة إعادة تكوين لجنة التفكيك باسم جديد وصلاحيات أكبر، وستواجههم صعوبات محرجة لتنفيذ الفقرة [٢] التي تنص على محاكمة كل المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والإبادة الجماعية منذ الاستقلال... فماذا سيفعلون مع جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت في أول عهد مايو في ود نوباوي والجزيرة أبا ومجزرة بيت الضيافة، التي يتهم الحزب الشيوعي بالوقوف وراءها؟؟؟...

في صفحة [٦] والكلام عن السلام الشامل والمستدام في (خامسا)، وإصلاح المنظومة العسكرية في (سادسا) الكلام في مجمله عبارة عن أماني طيبة، لأنهم يتكلمون عن فعل ما يريدون في جهات بينها وبينهم ما صنع الحداد، فكيف سيخضعونهم لقبول رؤاهم وهم يرفعون شعار لا تفاوض؟؟!!..

ثم إذا قرأنا ما جاء في صفحة: [٨] (تاسعا) وهي تتحدث عن إصلاح وبناء المجتمع المدني، عن هذه الفقرة اسمحوالي أن أقول: بموجب هذه الوثيقة ستكون لجان المقاومة هي السلطة والمعارضة في آن واحد، لأنها أعطت نفسها حق تشكيل منظمات المجتمع المدني، وستكون هي المتحكم في مصير السودان والسودانيين إن سارت الأمور وفق هواها.. ولكن الفقرتان: [٢ و٣] فيهما كلام جيد إذا نفذ سيرتقي بالأحزاب العنيدة..

## ميثاق سلطة الشعب: خيال حالم وتمكين ظالم

عند قراءتي لرؤى لجان المقاومة عن التنمية والإصلاح الاقتصادي [في عاشرا]، تأكدت من صدق الاتهام الذي ظللت أوجهه لعامة الأحزاب السودانية بأنها ليس لديها مشروع تنموي لصالح المواطن، فالرؤى الاقتصادية والتنموية المذكورة كلها ليس في ما يطمئن، ويبعث الأمل!! حيث ما زالت تعشعش في أذهان كاتبي الوثيقة مفاهيم الاشتراكية البائدة، التي لم تعد مقبولة في المجتمع الدولي الذي سيطرت عليه الرأسمالية، وقبل ذلك جرب الشعب السوداني بعضها وكانت سببا للتدهور الاقتصادي المتنامي منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، وأقصد هنا دعواتهم لتأميم المؤسسات الاقتصادية وسيطرة الدولة على الاقتصاد، في حين ينادي عالم اليوم بالخصخصة واقتصاد السوق والاقتصاد الحر، لقد كان حمدوك ذكيا حين ذكر أنه سيتعامل ببرامجاتية مع المؤسسات المالية الدولية... [انظر الفقرة (٧) من عاشرا وهي دعوة للتأميم تحت ستار تفكيك التمكين]..

في حين لا تزال الرؤى الاقتصادية للجان المقاومة غامضة إذ لم توضح الوثيقة رؤاهم في كيفية تعاملهم مع المؤسسات المالية الدولية الرأسمالية، وكيف سيتعاون مع شروطهم للتمويل والإقراض ورفع العقوبات التي ترتبت على انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر..

كما تقوم بعض رؤاهم على ردة فعل وحساسية عدائية تجاه استثمارات الأجهزة العسكرية، وكأنها سبب التدهور الاقتصادي في السودان [انظر الفقرة (٣) من عاشرا]..

ولكن هناك مقترحات جيدة تستحق الإشادة ونطالب بالتفصيل فيها، وأقصد الفقرتين (٥) و(٦) من عاشرا.. احتكار مصير ومقدرات الشعب السوداني.

ثم جاءت الأحكام العامة صفحة [١١] لتؤكد ما سبق وذكرته في مواضع متفرقة من الرغبة في تأكيد هيمنة لجان المقاومة وانفرادها بمصير السودان في الفترة القادمة، واحتكار القرار تماما، لنقرأ بعض ما جاء في الفقرة الأولى من الأحكام العامة: (... على أن تكون لجان المقاومة هي الضابط للتعديلات)، جاءت هذه الجملة في خاتمة الفقرة التي حددت من يحق له التوقيع وإبداء الرأي واقتراح التعديلات على الميثاق..

ويتأكد هذا الكلام عند النظر لضوابط التوقيع التي يظهر فيها مستوى الديكتاتورية التي ستمارسها لجان المقاومة وهي تنتقي من يحق لهم التوقيع..

وتمعن الموجهات العامة في تمكين سطوة لجان المقاومة حيث إن هذا الميثاق سيكون مرجعية سياسية ويفصل عند اختلاف وجهات النظر، وسيترتب على ذلك خضوع من يوقع عليه لتوجهات وتوجيهات لجان المقاومة، وبموجب ذلك سيضع من وقع موافقا عليه نفسه تحت سيف المساءلة عن تصرفاته التي تخالفه، وبه ستكون لجان المقاومة هي القيادة السياسية المسنودة بدعم من رضي التوقيع على ميثاقها الاستبدادي..

يعني باختصار يجب على من وقع على الميثاق أن يتخلى عن توجهاته السابقة ويرضى بقيادة سياسية بديلة، وهو يعلم إلى أين ستقوده، وإلا سيحاسب ويسأل..

### ميثاق سلطة الشعب: قراءة كلية

أختم هذه القراءات بملاحظات عامة:

أولاً: عاطفية الوثيقة تفضح أطماع من كتبها وتبين [طوباويتهم]..

ثانياً: أظهر كاتبو الميثاق عن الوجه الإلحادي حين نادى وثيقتهم في مقدمتها بالوقوف على مسافة واحدة من كل الديان!! وقد علمتني تجربتي في الحياة، ورأيت بأم عيني في دول كثيرة زرتها ومكثت فيها زمناً؛ أن هذا القول ضرب من الكلام السياسي الذي لا وجود له على الأرض، غير أن مثل هذا الدعوى هي ضرب من الديكتاتورية سيعاني منها من لا ترتضي لجان المقاومة مبادئهم ولا تكن لها احتراماً، ولا يخفى ما في هذا القول من هضم لحقوق الأكرية، وممارسة للتمييز الظالم لصالح الأقليات، وأقول لهم: بركم أروني دولة واحدة في هذا العالم الكبير تقف الموقف الذي نادون به وتنفذه، هل تتوقعون أن تقف دولة مثل فرنسا أو الدنمارك موقفاً محايداً إذا قام رسام مسلم برسم كاريكاتير مسيء فيه انتقاص لمقدساتهم؟ وهل سيتعامل الغرب (النصراني) ببرود إذا قام مغني مسلم بترديد أغنية في كلماتها نقض ونقد لما يفعله اليهود من انتهاك لمقدسات المسلمين في فلسطين؟؟..

ثالثاً: تنادي الوثيقة بإلغاء كافة القوانين [المقيدة للحريات] كلام كويس، ولكننا نجد الوثيقة مقيّدة لحريات من رضي بها، فتمنعهم من التصريحات المخالفة لمحتوى الوثيقة (وروحها)، وتفرض لجان المقاومة نفسها قيادة بديلة، وبذلك ستسحب البساط من تحت الأحزاب السياسية!! فهل تَمَّ تقييد للحريات أكثر من هذا؟؟

رابعاً: تكلمت الوثيقة عن نظام الحكم بعد سقوط الانقلاب ولي الملاحظات التالية عليها..

أ. اختارت النظام البرلماني الذي يعين رئيس الوزراء ويسحب الثقة عنه... ومن الواضح النظرة النمطية التي ظلت تسيطر على أذهان الساسة السودانيين منذ الاستقلال، وقد غاب عن كتاب الوثيقة أن السبب الرئيسي الدائم لفشل التجارب الديمقراطية في السودان هو النظام النيابي الذي تتكوّن حكومات ائتلافية فاشلة من أحزاب ساسية متشاكسة، تتفق يوماً لتشكيل حكومة ثم ما تلبث أن تنفض يدها منها ليعاد تشكيل الحكومة بعد شهور محدودة، [اقرأ التاريخ إذ فيه العبر]..

ب. نسي كاتبو الوثيقة الكلام عن من يمثل السيادة في دولتهم بعد سقوط النظام الحالي، فبعد أن اختاروا المجلس التشريعي الذي سيختار رئيس الوزراء، وحددوا أوصاف رئيس وزراء حكومة ما بعد سقوط السلطة الانقلابية؛ لم يقولوا لنا شيئاً عن رأس الدولة وكيف سيتم اختياره؟ هل سيظل العسكر على رأس الدولة حتى تتفق لجان المقاومة على من يرأس جمهورية السودان؟ وقبل ذلك ما هي الوضعية الدستورية للسيادة بعد السقوط، أم سيظل المنصب الأول شاغراً؟

ت. وعند كلامهم عن قضايا الحكم أغفلوا الحديث عن وضع الولايات ومن يحكمها بعد السقوط، وما هو مصير حكومات الولايات الحالية هل ستبقى؟ أم سيرجعون إلى النظام الإقليمي الذي ابتكره جعفر نميري؟  
خامسا: جاء في آخر صفحة [١٠] بعد الفراغ من الكلام عن الدستور والانتخابات؛ ما يلي: (بهذا نتطلع إلى العمل مع رفاقنا في لجان المقاومة في شتى ربوع البلاد وكل القوى النقابية والمهنية والأجسام المطلوبة والأحزاب السياسية وجميع قوى الثورة الحية في السودان لتأسيس الديمقراطية وترسيخها واستكمال مهام الثورة).. جيد هذا تطلع ربما شرعنته النظرة الأحادية، لكنه يؤكد الروح الإقصائية التي تعتبر كل من ليس معهم ضدهم، وتحرمه من حقوق المواطنة التي جعلوها أساس الحقوق..

ثم إن النقابات والأجسام المطلوبة المذكورة في الفقرة أعلاه من الذي اختارها؟ وما دور الموظفين في كل منشأة في اختيار قيادة النقابات؟ بل ما هو القانون الذي بموجبه تم الاختيار؟

خامسا: للأسف: هذه الوثيقة لم يتعمق فهم كاتبها للمجتمع السوداني بتعديده، ومن الواضح في من كتبوها الجهل بمكونات المجتمع السوداني وقواه المؤثرة في الريف والحضر [انحصر تفكيرهم في القوى الحية].. وربما ساقطتهم نظرتهم الاستعلائية لتجاهل قوى مؤثرة لن يستطيعوا تمرير أجندتهم عليها إلا بضغوط تمارسها دول كبرى حليفة. فهل هم مستعدون لمقايسة وقبول أجندة تلك الدول التي يمكن أن يرضخ لضغوطها العسكر والدعم السريع والحركات الموقعة على اتفاقيات السلام؟؟

تساؤلي يا لجان المقاومة: هل أنتم مستعدون للتعاطي مع الإمبريالية الدولية والنظام المالي العالمي بشروطه المجحفة؟

مثال: هل أنتم مستعدون لشرط التطبيع مع الكيان الصهيوني مقابل رفع العقوبات؟

وهل أنتم مستعدون لقبول السياسات الرأسمالية الدولية للتعامل مع مؤسسات التمويل الدولية؟؟

أسئلة صعبة يفرضها واقع أصعب، وأكثر تعقيدا مما يتصوره الحالون بالسلطة من سكان وسط الخرطوم...

سادسا: الذي أخشاه أن تؤدي سيطرة لجان المقاومة وتماديها في تجاهل قيم الشعب السوداني واستفزاز الكيانات المؤثرة فيه؛ لغضب الشعب عليها وربما يصل الأمر لهبة شعبية تحركها العواطف (وتجار الدين!!)، ما سينتهي بنا إلى انقراض العسكر مرة أخرى على السلطة فترجع القهقري..

للدوامه اللعينة عسكر وديكتاتورية وأشواق حرية..

سابعا وخاتما: حتى يكون هذا الميثاق ممثلا للشعب السوداني ومؤكدا لسلطته بحق؛ لا بد أن يخضع لاستفتاء يقول فيه الشعب السوداني رأيه بحرية تامة عن هذه الوثيقة.. فهل تجرؤ لجان المقاومة على استفتاء الشعب السوداني لمعرفة رأيه فيهم وفي ميثاقم؟؟

الكلام ليكم يا رفاق: فهل أنتم فاعلون؟؟؟